الأمم المتحدة S/2020/979

مجلس الأمن

Distr.: General
8 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة هيلين ميغر لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وكذلك البيانات التي أدلى بهما معالي السيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وممثلو بلجيكا والصين وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائدا واحدا – النيجر، جنوب أفريقيا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "المسألة المتعلقة بهايتي" الذي عقد يوم الاثنين 5 أكتوبر 2020.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**
رئيس مجلس الأمن

121120 081020 20-13237 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصـــة للأمين العام لهايتي ورئيســـة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين ميغر لا ليم

يشرفني أن تتاح لي الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن الحالة في هايتي، عشية الذكرى السـنوية الأولى لمغادرة قوات حفظ السـلام البلد وإنشـاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. خلال الأشهر الـ 12 الأولى من عمل المكتب، سعى جاهدا إلى الاضطلاع بولايته من خلال إجراءات من بينها السـعي إلى تهيئة بيئة مواتية للقطاعات الرئيسـية في المجتمع الهايتي للتغلب على المأزق الذي يتخبط فيه البلد حاليا ووضعه على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

وعلى الرغم من ذلك، وإذ نجتمع اليوم، تكافح هايتي مرة أخرى لتجنب السقوط في عدم الاستقرار. وقد أصـبح التخوف من المسـتقبل ملموسـا بصـورة متزايدة، ولكن بصـفة خاصـة منذ الاغتيال المروع الذي تعرض له في 28 آب/أغسطس رئيس نقابة المحامين في بور – أو – برانس، مونفريي دورفال – وهو مثقف محترم يمثل اغتياله للكثيرين ضـعف سـيادة القانون في البلد. ويشـكل قتل السـيد دورفال خسـارة مأسـاوية للمجتمع الهايتي، إذ أنه كان قدوة فيما يتعلق بالمشـاركة المدنية والالتزام بتعزيز سـيادة القانون. وفي الأشـهر القليلة الماضية، أصبحت الاضطرابات – أحيانا في شكل احتجاجات عنيفة – سائدة بشكل متزايد، وازدادت حدة التصـورات بشـأن انعدام الأمن. ولا تزال العصـابات تتحدى سـلطة الدولة، ولا سـيما في الأحياء الأكثر اكتظاظا بالسـكان في بور – أو – برانس، كما أن مجموعة هامشـية من ضـباط الشـرطة السـاخطين الذين يطلقون على أنفسهم اسم "الشبح 509" قد تسببت، إلى جانب أتباعها، في أعمال الفوضى في العاصمة في عدة مناسبات.

وفي الوقت الذي تكافح فيه الشرطة والسلطات القضائية من أجل التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها في تلبية المطالب المشـــروعة لســـكان هايتي من أجل الأمن والمســـاءلة، لا يزال العنف مســـتمرا وما انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال ترتكب. ولا يمكن التصدي للتصور الواسع الانتشار بشأن الإفلات من العقاب الذي تثيره هذه الديناميات إلا بضـــمان احترام حقوق ضـــحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنســـان ومساءلة الجناة.

وعلى الرغم من أن الشـرطة الوطنية الهايتية أثبتت باسـتمرار كفاءتها في التشـغيلية منذ أن تولت المسـؤولية الوحيدة عن اسـتتباب الأمن في جميع أنحاء أراضـــي هايتي، فإنها سـتحتاج إلى ما لا يقل عن 10 000 من ضباط الشرطة المدربين تدريبا جيدا والمجهزين تجهيزا جيدا للوفاء بالمعايير المقبولة دوليا في مجال الشرطة وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات شرطة مهنية ومتوافقة مع حقوق الإنسان للسكان. وفي حين أن الشرطة الوطنية الهايتية قد أثبتت بمرور الوقت نجاحها في عكس مسار الاتجاهات السلبية مثل الزيادات الحادة في جرائم القتل والاختطاف التي لوحظت في الأشهر الماضية، فإنها تحتاج إلى تمويل وتجهيز كافين من حكومـة بلـدها للتغلـب على أوجـه قصـــورهـا المتكررة ومواصـــلـة تطويرهـا من أجـل الوفـاء بتلـك المعايير الدولية.

وبالمثل، على الرغم مما أُحرز من تقدم نحو تفعيل اللجنة الوطنية لنزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج – وهي الهيئة الحكومية المكلفة بتنسـيق الجهود الرامية إلى كبح نشـاط العصـابات – سـيكون من الضـروري مواصـلة الدعم والعزم السـياسـي الثابت واتخاذ إجراءات حاسـمة لضـمان قدرة اللجنة على أداء

مهامها اقترانا بشروع الحكومة في اعتماد استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي وزيادة الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة.

لقد أثبت تاريخ هايتي المعاصر مرارا وتكرارا أن الاستقطاب السياسي الحاد وضعف مؤسسات الدولة يشكلان محفزات للعنف. ومنذ آخر خطاب لي أمام المجلس في حزيران/يونيه (S/2020/568، المرفق الأول)، اكتسبت عدة مبادرات حكومية، بما في ذلك في مجالات الإصلاح الاقتصادي وإصلاح الحوكمة، زخما رغم بعض الانتقادات الداخلية. فقد سُن قانون جديد للعقوبات، ستوفر عناصر معينة منه في السنتين القادمتين فرصة لصقله بغية بناء توافق في الآراء حول نص يمكن لجميع الهايتيين قبوله. وأخيرا، فإن تعيين الرئيس مويس مؤخرا للمجلس الانتخابي المؤقت الجديد قد أثار ردود فعل قوية من جانب قطاعات المجتمع الهايتي، بما في ذلك محكمة النقض، وذلك، حسبما زُعم، بسبب افتقار الهيئة إلى التمثيل ونطاق المهمة التي أوكلت إليها.

ويعوق استمرار انعدام الثقة فيما بين القوى السياسية كل التقدم المحرز فيما عدا التقدم الضئيل بشأن الأولويات التي حظيت في السابق بتوافق واسع في الآراء فيما بين جميع الأطياف السياسية، مثل ضرورة إجراء إصلاح دستوري يجسد على نحو أفضل الحقائق الراهنة في هايتي ويعالج أوجه القصور الرئيسية في دستور عام 1987 قبل إجراء انتخابات جديدة. وحتى في ظل تلاشي الفرصة بشرة لتصميم عملية يقبلها الجميع، يرى العديد من أصحاب المصلحة السياسيين أن التوصل إلى توافق سياسي في الآراء وإنشاء حكومة وحدة وطنية أمران أساسيان لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات تشاركية.

وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد لبدء دورة انتخابية جديدة، من الأهمية بمكان معالجة الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية، مثل الإطار الانتخابي والمواعيد الانتخابية، من أجل الحد من خطر الطعن في نتائج الانتخابات ووقوع المزيد من أعمال العنف. وفي حين سيواصل المكتب إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين، فإنني أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة دعمها لعملية ستسهم، إذا ما أديرت على النحو السليم، في كفالة أن تجدد الانتخابات المتأخرة القيادة المنتخبة في هايتي وتؤدي إلى زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتنعش العقد الاجتماعي بين المواطنين الهايتيين والدولة.

وعلى الرغم من أن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في هايتي أقل ضراوة مما كان متوقعاً في البداية، يبدو أنه قد ضاعف الآثار الشديدة بالفعل الناجمة عن عامين تقريباً من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية على اقتصاد البلد. وقد أدى ظهور حالة الطوارئ الصحية في الربيع إلى وقف أي انتعاش اقتصادي محتمل، ومنذ ذلك الحين ازداد تدهور الحالة. وعلى الرغم من زيادة التحويلات المالية والنجاح الذي تحقق مؤخرا في التدابير الرامية إلى تعزيز العملة الوطنية، فقد شهدت الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد انخفاضا في مداخيلها بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا حادا، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. وتوقفت الاستثمارات في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، مما أدى إلى فقدان آلاف الوظائف. وعموما، من المرجح أن يسهم الأثر المحلي للوباء، فضلا عن تأثيره على اقتصادات الشركاء التجاريين الأساسيين، في معاناة هايتي من عام آخر من الكساد في 2020.

لمواجهة آثار الأزمة المتعددة الأبعاد التي طال أمدها وإنعاش الاقتصاد، تعتزم الحكومة إطلاق خطة إنعاش اقتصادي مدتها ثلاث سنوات بعد جائحة كوفيد-19 على أساس حفز الإنتاج المحلي والصادرات المحلية من خلال التنويع الاقتصادي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الاستثمار

في قطاعي الطاقة والزراعة. بالمثل، ومن خلال تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وتعزيزها التي اعتمدت مؤخرا، ستسعى الحكومة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة تقديم الإغاثة إلى أشد الفئات ضعفا، وهو مشروع من شأنه أن يعزز بلا شك بزيادة مستويات التمويل الذي يقدمه المانحون للمساعدة الإنسانية.

وقبل كل شيء، فإن قدرة الطبقات السياسية والاقتصادية في هايتي على التسوية وحل خلافاتها دون اللجوء إلى العنف وقدرة مؤسسات البلد الناشئة على اتخاذ الخطوات اللازمة التي ستحدد ما إذا كانت الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة ستجري في مناخ مؤات، ومدى نجاح محاولات إعادة تشغيل الاقتصاد وإعادة البلد إلى مسار التنمية الإيجابية، وما إذا كانت مسألة الإفلات من العقاب المستمرة ستعالج في نهاية المطاف.

ومن خلال الاستفادة من التكامل بين مختلف الخبرات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، فنحن على استعداد لمواصلة دعم السلطات في تحقيق هذه المساعي والوقوف مع هايتي في سعيها لاستئناف العمل على خطة التنمية المستدامة. ولكي نؤدي هذه الأدوار بفعالية، سنواصل تغيير طريقة عملنا بواسطة استخدام الموارد السياسية والبرنامجية للأمم المتحدة بشكل أكثر كفاءة من أجل التصدي للعقبات الهيكلية المستعصية التي تحول دون إحراز تقدم ملموس في هايتي.

المرفق الثاني

بيان وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، روبرتو ألفاريس جيل

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها المفصلة التي تبين بوضوح مختلف الأزمات التي تمر بها هايتي.

ونود أن نبدأ بالتنويه بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي للتصدي لآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحت قيادة لجنتها المتعددة القطاعات المعنية بإدارة الجائحة.

تشعر الجمهورية الدومنيكية بقلق بالغ إزاء الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية العميقة في جمهورية هايتي الشقيقة، التي تتسم بالجمود في تنظيم الانتخابات التشريعية وعدم توافق الآراء بشأن برنامج عمل سياسي مشترك للخروج من المأزق وبدء دورة انتخابية جديدة من شأنها أن تضع الأمة على طريق الاستقرار الدائم. ولهذا السبب حذرنا في البيان الدومينيكي الأول بشأن مسألة هايتي في مجلس الأمن في العام الماضي من خطر خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي قبل الأوان ودون أن تهيء الظروف المواتية لذلك (انظر S/PV.8502). ونأمل أن تكون هذه الحالة مثالا يحتذى عندما يتم تحليل تمديد ولايات البعثات الأخرى حتى لا يتكرر الخطأ نفسه.

وتفاقمت هذه الأزمة السياسية والاقتصادية المعقدة إلى استحالة توفير الحكم الرشيد، وهي بالتالي مصدر قلق عميق بالنسبة للجمهورية الدومينيكية. وإن للحالة الاقتصادية وانعدام الأمن في البلد – بالإضافة إلى أزمة الغذاء التي يتضرر منها اليوم نحو 5 ملايين هايتي وفقا لبرنامج الأغذية العالمي – تأثيرا كبيرا على عمليات موظفي الأمم المتحدة وجميع الأنشطة الرامية إلى تحسين الوضع في البلد. فالمشكلة متعددة الأبعاد وتتطلب إجراءات متعددة التخصصات.

وبالرغم من انخفاض جرائم القتل العمد التي أُبلغت بها الشرطة بنسبة 12 في المائة في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، ما يزال العنف والإفلات من العقاب يسببان الدمار ويُؤثّران على الحياة اليومية العادية. وتجددت عمليات الاختطاف وأدت الاشتباكات المستمرة بين العصابات مؤخرا إلى تشريد مئات الأسر. وسمعنا في الأيام الأخيرة مع الشعور بالدهشة كيف أن العنف قد أدى إلى إزهاق حياة شخصيات بارزة بين المواطنين مثل الأستاذ والمحامي ورئيس نقابة المحامين الهايتيين، مونفرير دورفال، وكذلك والد مدير الشرطة الوطنية الهايتية الذي عثر عليه ميتا داخل خزان مياه. وقد فُسرت هذه الأعمال على أنها تهديدات وتعبير عن الرفض من قبل بعض الأقليات التي تفضل الفوضى وتراهن على وقف عملية الإصلاح الدستوري في البلد.

ونأمل أن يقدم مرتكبو هذه الجرائم الفظيعة إلى العدالة عاجلا. فالتقاعس والإفلات من العقاب أمران غير مقبولين. وندعو في هذا السياق الأمم المتحدة إلى توفير الأفراد اللازمين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتمكين البعثة من العمل بفعالية فضلا عن الوفاء بولايتها. وإذ نضع في الاعتبار الركود الاقتصادي العالمي، لا بد من التشديد على توفير طاقم الموظفين الكامل لمكتب الأمم المتحدة في هايتي حتى يكون فعالا. وبالمثل، ندعو المكتب والمجتمع الدولي والحكومة الهايتية إلى مضاعفة الجهود لدعم

الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021 وكذلك تزويد النظام القضائي بالموارد والأدوات اللازمة لحماية حقوق المواطنين، وخاصة أكثر الفئات ضعفا.

ومن المفارقات ألا يتوفر الدعم المؤسسي لإنفاذ حقوق الإنسان في المحاكم بالرغم من زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين المواطنين تعدُّ أحد الجوانب التي حققت فيها الأمم المتحدة بعض النجاح في هايتي منذ عام 2004. وهناك فجوة اليوم بين توقعات المجتمع ومطالبه وقدرة أصحاب الحقوق على كفالة احترامها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في هايتي تبعث على القلق. وعانت نسبة 53 في المائة من الأسر الهايتية من الجوع في الفترة ما بين أيار/مايو وحزيران/يونيه، ومن المتوقع أن يزداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 25 في المائة بحلول نهاية العام. وأُطلقت خطة منقحة للاستجابة الإنسانية لعام 2020 في حزيران/يونيه وتهدف إلى الوصول إلى 2,3 مليون من أصل 5,1 مليون هايتي يعتبرون أكثر الفئات ضعفا. وتتطلب الخطة، بما في ذلك الاستجابة لجائحة كوفيد-19 توفير 472 مليون دولار. ولكن مما يثير القلق أنه لم يُموَّل سوى 16 في المائة من هذا المبلغ حتى 10 أيلول/سبتمبر. وربما يتفاقم هذا الوضع بسبب استمرار نشاط موسم الأعاصير.

ولتقليل عوامل التدهور هذه من الضروري أن تكثف حكومة هايتي ومؤسساتها جهودها بغية وضع آليات لتقييم المخاطر ووضع خطط واستراتيجيات لتعزيز أكثر القطاعات تضررا. وبالمثل، يجب إنشاء قنوات للمعلومات والتعاون مع المجتمعات المحلية لزيادة آليات الإنذار المبكر التي تساعد في التخطيط المشترك لتأثير الصدمات المناخية. وقد يكون الجمع بين الأزمة المؤسسية وظاهرة كوفيد-19 وظواهر المناخ الضارة مدمراً لبلد لا ينبغي أن يترك لمواجهة هذه المشاكل بمفرده.

ويعني وجود حدود مشتركة بين جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية أن للعمليات السياسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية في كل بلد من البلدين تأثيرا كبيرا على البلد الآخر. ويتطلب نجاح سياسات الصحة والأمن والدفاع والتكيف مع تغير المناخ تنسيقاً ثنائياً. وبالنظر إلى الوضع في هايتي، فإن دعم ومساعدة المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف أمر أساسي لتحقيق هذا التنسيق - وأكرر: أمر أساسي. ويهدد عدم الاستقرار في هايتي الاستقرار في الجمهورية الدومينيكية، وربما استقرار المنطقة بأسرها. ولا يمكن أن يكون التقاعس أو التجنب سياسات صالحة للوضع في هايتي إطلاقا. وفي هذا السياق، نكرر مرة أخرى ما قاله الأمين العام، الذي قال:

”فانعدام الدعم المالي الإضافي سيزيد من تخلُّف البلد عن التصدي للتحديات الإنمائية التي يواجهها.“ (S/2020/537، الفقرة 32)

ينبغي ألا يقبل المجتمع الدولي بذلك.

ولا يمكن أبدا أن تقوض علاقات حسن الجوار بين البلدين مبدأ الامتثال الصارم للقانون الدومينيكي والقانون الدولي. وخلال فترة سنتين تقريبا، بوصفها عضوا غير دائم في المجلس، قدمت الجمهورية الدومينيكية مقترحات متسقة فيما يتعلق بالعملية السياسية في هايتي وامتنعت عن التصويت على قرارات، رغم حسن نواياها، لم تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الواقع في هايتي. لقد عملنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للنهوض بخطة السلام والأمن في هايتي، وعرضنا بذل مساعينا الحميدة.

وبما أن هذه هي مشاركتنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن، بينما يحتفل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بعامه الأول من الانتشـــار في هايتي، وفي وقت يواجه فيه ذلك البلد ظروفا سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية أكثر صعوبة من العام الماضي، نود أن نؤكد على قلقنا المستمر من أنه على الرغم من التقدم المحرز في خطة "توحيد العمل في الأمم المتحدة"، وحتى مع دعم فريق الأمم المتحدة القطري للسلطات الهايتية، لا يسع المجلس أن ينقل مسؤوليات البعثة إلى حكومة هايتي في وقت لا يزال عدم الاستقرار السياسي والأزمة الإنسانية في ذلك البلد مستمرين.

غير أنه يجب أن نعرب بوضوح عن إيماننا الراسخ بأن رفاه الشعب ومستقبله في أيدي المواطنين. وفي حين يقدم المجتمع الدولي دعما إضـــافيا وحيويا، لا يمكنه أن يحقق التغييرات الضـــرورية في هايتي بمفرده. المشاركة المجدية للمجتمع المدني والقيادة السياسية في هايتي أمر أساسي، بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب الشتات، باتباع نهج مشتركة وجدول أعمال مشترك. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا نجحت العملية الانتخابية المعلقة في هايتي.

ولذلك، نحث المجتمع الدولي على القيام بدور أكثر نشـــاطا في تنظيم تلك العملية وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وتزويده بالموارد اللازمة لأداء مهامه على نحو سليم. ويجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن ييسر التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في هايتي، يكفل إجراء الانتخابات التشريعية، وهي المهمة الأكثر إلحاحا.

وأخيرا، تدعو الحكومة الدومينيكية المجتمع الدولي إلى تزويد شعب هايتي بالمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها والموارد اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية وتوفير فرص العمل.

وستواصل الجمهورية الدومينيكية سياسة الانفتاح على التعاون المستمر مع شعب هايتي – وهو تعاون يتسم بحس عميق من تضامن شعبنا – ولكنها تؤكد أيضا بنفس القدر أنه لا يوجد ولا يمكن أن يكون هناك حل دومينيكي للحالة في هايتي.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها وجهودها الدؤوبة من أجل تهيئة مناخ من الثقة وشعور بالملكية في هايتي.

وأود أن أتطرق اليوم إلى ثلاثة جوانب: أولا، أهمية الانتخابات والاستقرار والمساءلة السياسية؛ ثانيا، ضرورة تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب وانعدام الأمن؛ وثالثاً، دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أولا، لا يزال المناخ السياسي يتسم بالاستقطاب الشديد، ولا يوجد جدول أعمال سياسي مشترك. ولا يزال عدم اليقين بشأن الجدول الزمني للانتخابات، وتشكيل المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، والإصلاح الدستوري اللازم، من عوامل عدم الاستقرار. ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد العصابات العنيفة وتأثيرها على مؤسسات الدولة. من الملح الاتفاق على جدول زمني واقعي لإجراء الانتخابات من أجل شرعية النظام السياسي. ويجب إشراك المرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية.

ثانيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب وانعدام الأمن، ندين بشدة الاغتيال المروع لمونفرييه دورفال، وهو محام يحظى باحترام كبير. وبالنسبة لنا، فإن المشاركة النشطة للمجتمع المدني بالغة الأهمية بشكل خاص. لا يمكن إسكاته. ونحث السلطات على ألا تدخر جهدا في تقديم الجناة إلى العدالة. وما زلنا نشعر بقلق عميق لأن مرتكبي المذابح الواسعة النطاق ما زالوا طلقاء، وأن هناك ادعاءات مستمرة بالتواطؤ بين العصابات وموظفي الدولة. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات المتخذة لزيادة القدرة التشغيلية للمفتشية العامة التابعة للشرطة الوطنية. وينبغي أن تظل أعمال الشرطة شاغلا رئيسيا لمكتب الأمم المتحدة في هايتي والجهات المانحة الرئيسية، التي استثمرت استثمارات كبيرة، بما في ذلك في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، من أجل إنشاء شرطة وطنية هايتية أكثر احترافية وموثوقية. لا يمكن أن تضيع المكاسب التي تحققت في ذلك المجال، ولا سيما في الفترة التي تسبق المواعيد النهائية الحساسة سياسيا للبلد.

لقد أبرزت الجائحة مشاكل الحماية، بما فيها حماية النساء والفتيات اللاتي يواجهن زيادة في مخاطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني. وتدعم مبادرة تسليط الضوء المتعلقة بنوع الجنس التي أطلقتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستجابة الوطنية في هذا الصدد. ويُزيد قانون العقوبات الجديد من مواءمة الإطار القانوني في هايتي مع المعايير القانونية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. ونأمل أن يؤدي ذلك، من بين أمور أخرى، إلى اتباع نهج أكثر إنسانية إزاء إنفاذ القانون، والمساعدة على الحد من اكتظاظ السجون، وتحسين حماية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

وأخيرا، تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تيسير الحوار السياسي في هايتي. ونظرا لارتفاع مستوى الاستقطاب، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى معالجة نقص الثقة وتعزيز بيئة سياسية مواتية بقدر أكبر. ونرحب بالتعاون الوثيق بين المكتب وفريق الأمم المتحدة

القطري في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل. ونشجع السلطات الهايتية على الموافقة على إنشاء مكتب قائم بذاته لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلد، والذي يمكن أن يساعده في معالجة مختلف التحديات التي ناقشتها اليوم.

لا يمكن لهايتي أن تواجه تحدياتها بمفردها. نحن نقدم، بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، الدعم المالي والتقني والسياسي، وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى أن يحذوا حذونا.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية]

تشكر الصين الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها.

منذ مداولات مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/2020/568)، استمر الجمود السياسي في هايتي وتواصلت الأزمة الدستورية. وقد تدهورت الحالة الأمنية؛ ويتعرض الناس للتهديد؛ والنساء يعشن في ظروف مزرية. إن الحالة الاقتصادية قاسية. وتفشت جائحة مرض فيروس كورونا الجديد وتدهورت سبل عيش الناس. ولا تظهر الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه هايتي أي علامات على التقلص.

ولحل تلك الأزمات وتحقيق الاستقرار والتنمية، لا يمكننا أن نعتمد إلا على جهود هايتي نفسها. تتحمل السلطات الهايتية المسؤولية الرئيسية عن ذلك. بيد أنه من المؤسف أن قدرات حكومة هايتي في مجال الحكم قاصرة بشدة وأنه لم تتخذ مرارا إجراءات ضد الفساد. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2020/944)، ارتكبت بعض الإدارات الحكومية انتهاكات. ووفقا للتقارير، نزل بعض ضباط الشرطة الهايتية إلى الشوارع للاحتجاج على مسائل تتعلق بالمعاملة، بل وتبادلوا إطلاق النار مع ضباط الشرطة المناوبين. يجب على حكومة هايتي أن تحسن بشكل فعال قدراتها في مجال الحكم، وأن تضطلع بمسؤولياتها وأن تلبي توقعات الشعب.

وفي الوقت نفسه، يجب على السلطات الهايتية ومختلف الفصائل في البلد أن تضع مصالح الشعب في المقام الأول، وأن تتخلى عن المصالح الشخصية، وأن تُنحي جانباً خلافاتها، وأن تلتزم بالتوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الشامل والتشاور المكثف. وستعقد هايتي انتخابات رئاسية في العام المقبل. ويجب أن تمتثل الأعمال التحضيرية للانتخابات لدستور هايتي وقوانينها وأن تستند إلى توافق واسع في الآراء بين جميع الأطراف لضمان شرعية الانتخابات ومصداقيتها.

لقد خضعت هايتي، وهي أول بلد ينال استقلاله في أمريكا اللاتينية، للاحتلال والسيطرة الأجنبية على مدى عقود. وتعرضت مواردها الوطنية للنهب لفترة طويلة جدا وكان شعبها غارقا في البؤس والمعاناة. وتتعاطف الصين مع الشعب الهايتي إزاء هذه التجربة التاريخية المؤسفة لشعب هايتي وما فتئت تدعو المجتمع الدولي دائماً إلى زيادة ما يقدمه من مساعدة إلى هايتي. تلقت هايتي بلايين الدولارات من المعونة على مدى السنوات العشر الماضية، ولكن حياة الشعب الهايتي لم تتحسن تحسناً جوهرياً. وينبغي للمانحين الرئيسيين لهايتي أن يولوا الاهتمام الجدي لاحتياجات هايتي وأولوياتها وأن يستثمروا الأموال في المجالات التي تمس حاجة الشعب الهايتي إليها، ولا سيما مجالات الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لحكومة هايتي أيضاً أن تستخدم المعونة بصورة عقلانية وفعالة وأن تسحن بشكل مستمر فعالية ما تتلقاه من معونة.

ستنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وقد بذل المكتب، بوصفه بعثة سياسية خاصة أنشئت قبل عام، بعض الجهود في تعزيز الحوار بين الحكومة الهايتية و، ولكن لم يحرز أي تقدم يذكر. ولا يوجد حل خارجي لمسألة هايتي. وما لم تظهر جميع الأطراف في

هايتي حقاً الإرادة السياسية، فإن كسر الجمود سيكون مستحيلا. ولذلك نوصى بأن ينظر مجلس الأمن في مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي على ضوء تطور الحالة بغية إجراء تقييم للحالة مع مراعاة التجارب السابقة والدروس المستفادة.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضاً أن أعرب عن دعم إستونيا القوي لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ولعمل الممثلة الخاصة.

تشعر إستونيا بالقلق إزاء انعدام الاستقرار السياسي في هايتي. وهناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في وضع برنامج إصلاح توافقي وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ويتطلب المضي قدماً في العملية السياسية حواراً شاملاً يسفر عن توافق وطني في الآراء.

ونحث على اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة انعدام الأمن والإفلات من العقاب. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لم تتحقق العدالة بعد. وتثبت قضايا مذبحة رابوتو وليلافوا وغراند رافين ولا سالين وبيل إير عدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن إساءة المعاملة. كما أن الإفلات من العقاب عامل يسهم في زيادة العنف المرتبط بالعصابات. ونؤكد مجدداً على أهمية تعزيز المساءلة وندعو حكومة هايتي إلى تحديث نظام العدالة. وينبغي تعزيز المؤسسات القضائية لضمان التحقيق في جميع القضايا على النحو الواجب ومحاسبة مرتكبيها على جرائمهم.

ونرحّب بتعيين وزير منتدب جديد لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. فهذا دليل على التزام الحكومة بتعزيز السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. ونشجع السلطات على دعم إنشاء مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هايتي. ومن شأن ذلك أن يساعد، من منظور طويل الأجل، على الحفاظ على ما تم إنجازه بالفعل.

ونثني على جميع التدابير التي اتخذتها حكومة هايتي لمكافحة جائحة فيروس كورونا. ومن الأهمية القصوى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، التي زادت من ضعف شعب هايتي والتفاوتات فيما بين أفراده. ويمكن أن يشكل تنفيذ خطة التقييم والإنعاش التي تدعمها الأمم المتحدة دعماً كبيراً لهايتي في التصدي للحالة المتردية أصلاً.

تستحق هايتي وشعبها دولة مستقرة ذات ديمقراطية يسودها القانون والتنمية المستدامة. وهذا ما نأمل أن تسعى حكومة هايتي إلى تحقيقه. والأهم من ذلك، هذا هو ما يحق للشعب الهايتي أن يتوقعه من قادته السياسيين.

وفي الختام، نشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل بروح بناءة. وما زلنا نأمل في أن تؤدي الجهود المتواصلة إلى إيجاد مستقبل أفضل لهايتي.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر أنا أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الشاملة والمستنيرة جدا.

تمر هايتي حالياً بأزمة سياسية قبل كل شيء. ونلاحظ بقلق بالغ استمرار تدهور الحالة المؤسسية. وفي الواقع، أذكر أن البرلمان لم يتمكن من الانعقاد منذ كانون الثاني/يناير نظراً لعدم إجراء الانتخابات، ولم تنصّب الحكومة التي عينت في آذار/مارس. ونشجب فشل جميع مبادرات الحوار خلال العامين الماضيين.

ومع ذلك، وكما نعلم جميعاً، لا يمكن التوصل إلى حل لهذه الأزمة إلا من خلال حوار وطني شامل بين جميع القوى السياسية في البلد، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا الحوار ضروري لضمان التنظيم الموثوق والشفاف للانتخابات المقبلة وتنقيح الدستور، إذا كان ذلك ما يريده الهايتيون حقاً. وتحث فرنسا الرئيس جوفينيل موييس على ضع حد للمأزق.

إن هذه الدعوة إلى المسؤولية السياسية ضرورية أكثر من أي وقت بما أن مصداقية المؤسسات قد قوضت بشدة في هايتي بسبب حالات الفساد. وقد طالب المجتمع المدني الهايتي لسنوات عديدة بالشفافية في مواجهة هذه الحالات التي تدمر ثقة السكان في مؤسساتهم. إن مراعاة هذه المطالب شرط أساسي لإعادة بناء الثقة مع سكان هايتي. ولهذا السبب يجب أن تكون مكافحة الفساد على رأس أولويات الطبقة السياسية في هايتي.

إن للمجتمع الهايتي مطالب مشروعة تماماً فيما يتعلق بالأمن واحترام حقوق الإنسان، وهي مطالب يجب أن تستمع إليها السلطات. وندين بشدة اغتيال المحامي ادورفال، رئيس نقابة المحامين في بورت – أو – برانس، في 28 آب/أغسطس. فهذه الجريمة علامة مقلقة للغاية على تزايد انعدام الأمن منذ بداية العام وعلى العنف الذي تقوم به العصابات بدون عقاب. ويخطر ببالي أيضاً المذابح التي وقعت في لا سالين وبيل إير، التي أدّت إلى صدور تقارير إدانة دامغة من الأمم المتحدة. وفي ضوء هذه الحالة، من الضروري أن تكفل الدولة الهايتية أمن مواطنيها وأن تكفل تقديم المسؤولين عن هذا العنف إلى العدالة. وتحشد الشرطة الوطنية الهايتية قواها لمعالجة هذه الحالة؛ ويجب أن تكون فوق مستوى الشبهات لضمان احترام سيادة القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، كما نعلم، فإن جائحة فيروس كورونا قد أثقلت كاهل الحالة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية التي كانت بالفعل بالغة التدهور. يعيش ملايين الهايتيين في وضع ضعيف للغاية، وهذا الاتجاه آخذ في الازدياد. وستواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي التعبئة لتقديم كل المساعدات الإنسانية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

وندرك جميعا أن الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة في هايتي يجعل حلها معقدا للغاية. وبعد سنة من إنشائه، عبأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي جهوده بلا كلل، تحت قيادة السيدة ميغر لا ليم، لدعم هايتي. والعمل الذي يقوم به المكتب لدعم الحوار السياسي والحكم وتعزيز سيادة القانون أساسي للغاية.

ويجب أن تســـتمر هذه المهمة ويجب أن تتاح لمكتب الأمم المتحدة في هايتي كل الوســـائل اللازمة لتنفيذ ولايته بالكامل.

ويجب على مجلس الأمن أن يظل يقظا تماما وأن يتخذ التدابير المناســبة، لا ســيما إذا اســتمرت الحالة في هايتي في التدهور. أخيرا، أود أن أؤكد من جديد أن فرنســا تقف إلى جانب هايتي والهايتيين أكثر من أي وقت مضــى لمواجهة تحديات الأزمة الراهنة وبناء بيئة الاستقرار والازدهار التي يتطلعون إليها، وهو تطلع مشروع تماما.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط. وتتعلق إحداها بالأزمة السياسية، وواحدة بشأن العنف المتصل بالعصابات، وأخرى بشأن قطاعي الشرطة والعدالة، فيما تتعلق النقطة الأخيرة بعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

وسأبدأ بالأزمة السياسية. بادئ ذي بدء، أود أن أقول إننا نشعر بخيبة أمل لأن أصحاب المصلحة في هايتي لم يتوصلوا بعد إلى حد أدنى من توافق الآراء بشأن جدول أعمال سياسي يعالج الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجهها هايتي منذ وقت طويل. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على التوصل إلى اتفاق بشأن تنقيح الدستور وتنفيذ الإصلاحات ووضع إطار انتخابي واقعي لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية.

إننا ندين بأشد العبارات الممكنة اغتيال مونفرير دورفال في 28 آب/أغسطس. فهذه نكسة كبيرة، ونؤيد دعوة الأمين العام إلى السلطات الهايتية بألا تدخر وسعا في تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالعنف المرتبط بالعصابات، ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء تجدد هذا النوع من أنشطة العصابات، الذي له تاريخ طويل ومروع في هايتي. ويساورنا القلق بصفة خاصة عندما نعلم أن بعض الجهات السياسية الفاعلة ورجال الأعمال تربطهم صلات وثيقة مع العصابات الإجرامية. وندين بشدة جميع الأعمال التي تقوض العمليات الديمقراطية وسيادة القانون، وندعو أصحاب المصلحة كافة إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تسهم في زعزعة الاستقرار.

ومن المهم أن تواصل الحكومة دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأسف، مرة أخرى في هذا السياق، للتقدم الضئيل المحرز في تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الأحداث التي وقعت في لا سالين وبيل اير وغراند رافين، وينطبق الشيء نفسه على فضائح الفساد. ونشجع الحكومة على دعم إنشاء مكتب قائم بذاته لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هايتي لضمان استمرار التعاون مع سلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

تتعلق نقطتي الثالثة بالشرطة والعدالة، وهما مجالان نرى فيهما التطورات الباعثة على الأمل. ونأمل أن تكتسب هذه العلامات الإيجابية على استمرار إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، في خضم بيئة تزداد تحديا، زخما. وفي هذا السياق، فإن مساءلة أفراد قوات الشرطة عن أفعالهم أمر بالغ الأهمية لأن من شأن ذلك زيادة الثقة في الشرطة كمؤسسة.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بالقلق من أن الموارد المحدودة التي قُدمت إلى الشرطة الوطنية الهايتية خلال السنوات العديدة الماضية بدأت تتآكل. ولا يتعلق الأمر بالقدرة التشغيلية للشرطة فحسب، بل أيضا بثقة الجمهور في المؤسسة الوحيدة للسلامة العامة التي تعمل في البلد بأسره. كما يساورنا القلق إزاء الاتجاه المتزايد إلى الاستقطاب داخل قوات الشرطة، لا سيما فيما يتعلق بمجموعة عنيفة، تضم في معظمها رجال شرطة سابقين ولكنهم نشطون أيضا، والتي تُسمى "فانتوم 509". كما أننا قلقون بشأن ما تحظى به مجموعة تسمى "G9 a fanmi" من دعم.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة أيضا في قطاعي العدالة والإصلاحيات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن معدل الإشغال في السجون ارتفع بنسبة 338 في المائة ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أعداد المحتجزين قبل المحاكمة جراء حالات الاختناق في القطاع القضائي. ونرحب بالدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل تحقيق انخفاض في عدد نزلاء السجون ومراكز الاحتجاز في سياق جائحة فيروس كورونا.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بعمل مكتب الأمم المتحدة. إننا نؤكد من جديد دعمنا المستمر لعمل البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الـ 19 العاملة في هايتي والتي تعمل ككيان واحد. ونؤيد تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في هايتي، الأمر الذي سيجري التفاوض بشأنه خلال اليومين القادمين. ولا تزال جميع عناصر الولاية ذات أهمية بالنسبة لنا، ونواصل، بالطبع، تقديم الدعم الكامل للعمل الهام الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين ميغر لا ليم وفريقها المعني بهايتي.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود في البداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، سعادة السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الشاملة.

يساور إندونيسيا قلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم في البلد، كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2020/944). ومن المحزن أن شعب هايتي ما زال يدفع ثمن عدم الاستقرار وانعدام الأمن ويواجه التضخم المتزايد والفقر والجوع.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه عناية المجلس إلى النقاط الثلاث التالية:

أولا، إن الاستقرار السياسي عامل رئيسي ولا يمكن أن يؤدي الاستقطاب السياسي والمأزق في هايتي إلا إلى تفاقم الحالة. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي جميع أصحاب المصلحة إلى تنحية خلافاتهم جانبا والعمل معا لإيجاد أرضية مشتركة من خلال الحوار الوطني من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وناجحة. وأكرر أن المسؤولية تقع على عاتق السلطات الهايتية، التي عليها التزام بتهيئة بيئة سلمية ومستقرة. ومن واجبها أن تمهد السبيل لإحراز تقدم.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية والعنف المجتمعي، تثني إندونيسيا على الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في توطيد الأمن بوصفها المؤسسة الوطنية الرائدة في مجال الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ومع ذلك، نشعر بالقلق لأنه على الرغم من التطورات الهامة العديدة، لا تزال هناك تحديات كبيرة في قطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحيات. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الهايتية على بذل المزيد من الجهود الهادفة لدعم سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، لا سيما خلال انتشار الجائحة. كما أن الأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات آخذة في الازدياد. وقد يكون ذلك إشارة إلى أن الوضع يخرج عن السيطرة بقدر أكبر وأنه يلزم اتخاذ إجراءات جريئة.

ثالثا، فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية، كما ذكرت سابقا، فإن شعب هايتي هو الذي يعاني أشد المعاناة. فالفوضى السياسية تحرمهم من الرخاء. ومن ثم، ينبغي التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الرهيبة حتى في الوقت الذي يجري فيه السعي إلى إيجاد حل سياسي. وسيلزم بذل جهود قوية للإنعاش من أجل عكس الاتجاهات السلبية وتنشيط الاقتصاد. وفي هذا السياق، يشجع وفد بلدي السلطات الهايتية على دعم خطة تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والإنعاش التي تدعمها الأمم المتحدة.

في الختام، نؤيد الأمين العام في حث السلطات الهايتية على إنشاء مجلس انتخابي مؤقت يؤدي وظائفه بالكامل لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تضفي الشرعية على النظام السياسي وتعزز مؤسسات الدولة والحكم الرشيد.

تشيد إندونيسيا بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان لتفانيهم الرائع في مساعدة شعب هايتي في سعيه إلى إعمال حقه في العيش في سلام واستقرار.

والحالة حرجة. وهناك حاجة إلى الدعم الدولي أكثر من أي وقت مضى، ولكن يجب على السلطات الهايتية أن تتولى زمام الأمور.

المرفق التاسع

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نحن ممتنون للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها عن الحالة في البلد وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

إن زيادة التوتر المستمرة منذ شهور في هايتي تثير أشد الشواغل خطورة. والسبب الجذري لعدم الاستقرار هو عدم إحراز تقدم في الحوار الداخلي بين القوى السياسية والمجتمع، مما أدى إلى شلل السلطة التشريعية بحكم الأمر الواقع. وقد أثر ذلك بدوره على قدرة الدولة على الاضطلاع بفعالية بالمهام اليومية العاجلة، وفي مقدمتها ضمان سلامة السكان. ونتيجة لذلك، أصبحت العناصر الإجرامية أكثر نشاطا. وقد تعقدت كل هذه الأمور بسبب جائحة فيروس كورونا. وستطرح موجّتها الثانية قريباً تحدياً جديداً أمام نظام الرعاية الصحية، الذي ليس من الصعب تصور حالته نظراً للوضع الاقتصادي المؤسف في البلد.

إن تقرير الأمين العام (S/2020/944) يعطينا انطباعا غامضا. فمن ناحية، لا تدع التقييمات التي يتضمنها مجالا للشك في ضرورة تمديد مهمة الأمم المتحدة للحفاظ على الدعم الدولي في هذه الفترة الصعبة التي يمر بها البلد. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن مهمتها الرئيسية المتمثلة في المساعدة على إقامة حوار وطني لا تزال بدون حسم. ويخاطر الهايتيون بسلوك طريق القرارات الانفرادية، وهذا، كما هو معروف، يزيد من مخاطر التصعيد.

ونرى أن الاقتراح الداعي إلى التغلب على الأزمة بتغيير القانون الأساسي للبلد قد قوبل بغموض، بما في ذلك من جانب السلطة القضائية. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة العليا في هايتي رفضت أن يؤدي أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت اليمين الدستورية. لقد انقسم المجتمع. ومع ذلك، هناك من يعتقدون أن الوقت قد حان لإجراء تغييرات في الدستور، وإذا قرر الهايتيون ذلك، فإن الأمم المتحدة تؤيد دائما الامتثال للتشريعات الحالية، بغض النظر عن البلد.

وكل هذا، بطبيعة الحال، شأن داخلي للهايتيين أنفسهم، الذين يجب أن يجلسوا إلى طاولة المفاوضات وأن يتغلبوا على خلافاتهم. ولذلك، فإننا نتعاطف مع أولئك الذين أغضبهم في هايتي بيان مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية هدد بالعواقب التي ستترتب على أولئك الذين لا يتفقون مع الأفكار الأمريكية بشأن الديمقراطية. في الولايات المتحدة، لسبب ما، يُعتبر من الطبيعي الإصرار على إجراء انتخابات في بلد ما، ودعوة السياسيين في بلد آخر إلى تجاهل الانتخابات والمطالبة باستقالة رئيس الدولة المنتخب قانونيا. ومع ازدواجية المعايير، ليس من المستغرب أن يزداد عدد الأزمات في جميع أنحاء العالم، على الرغم من جهود الأمم المتحدة لحلها.

ويجب التصدي على وجه السرعة للمشاكل المعقدة التي تراكمت في هايتي، بدءا من الأمر الرئيسي – الاستقرار السياسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الحوار القائم على أساس التشريعات الحالية، والذي ينبغي أن يؤدي إلى إجراء انتخابات وزيادة الثقة والتأييد من جانب عامة السكان. وإذا لم يتم ذلك، فإن البلد قد يعود إلى أحلك فترات ماضيه، وعندئذ سيتأجل الانتعاش والتنمية لسنوات عديدة.

وندعو الهايتيين إلى الدخول على وجه السرعة في حوار داخلي لإيجاد حل للأزمة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تساعد في ذلك. إن بور – أو – برنس بحاجة إلى مساعدة دولية مسؤولة من أجل تجنب المزيد من الانقسام في المجتمع والانزلاق إلى أزمة إنسانية ذات نطاق إقليمي.

وستواصل روسيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، العمل على ضمان أن تؤدي المساعدة الدولية التي ستقدمها الأمم المتحدة إلى تطبيع حقيقي للحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

في البداية، اسمحوا لي، باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – أي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين (3+1) أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الشاملة. ونشيد كذلك بالممثلة الخاصة للأمين العام ميغر لا ليم وفريقها على جهودهما في المساعدة على دفع عملية بناء السلام قدما في هايتي خلال السنة الأولى من عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

إن الحالة في هايتي معقدة للغاية. وقد مر ما يقرب من ثمانية أشهر على إنهاء الهيئة التشريعية الخمسين ولايتها، ولم تُعقد الانتخابات البرلمانية بعد. وقد أدى الفراغ المؤسسي الناجم عن غياب البرلمان إلى زيادة عرقلة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد. ومع اقتران ذلك بالتحديات المتعددة الأبعاد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومواطن الضعف التي تعاني منها هايتي منذ أمد بعيد، وقد يخرج الوضع الحالي عن نطاق السيطرة.

وتحيط مجموعة 3+1 علما بالتقدم الهامشي المحرز بشأن المعايير الستة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على النحو الذي أبرزه آخر تقرير للأمين العام (S/2020/944)، وتشيد بحكومة هايتي على استجابتها للجائحة تحت قيادة اللجنة المتعددة القطاعات لمكافحة كوفيد-19 وبالتعاون مع الأمم المتحدة. وفي حين أثرت الجائحة بشكل معتدل على هايتي، إلا أن شقيقتنا في منطقة الكاريبي لا تزال بعيدة عن أن تكون في مأمن منها – سواء في الاستجابة للجائحة أو في التصدي للتحديات المعلقة. وفي هذا الصدد، تقدم مجموعة 3+1 وجهة النظر التالية.

أولا، على الجبهة السياسية، تثير حالة عدم اليقين التي تحيط بالانتخابات والأزمة الدستورية قلقا بالغا. ومن واجب جميع أصحاب المصلحة الهايتيين أن يشاركوا في حوار شامل للجميع وبنّاء وأن يتحملوا مسؤولياتهم الجماعية نحو احل المأزق السياسي الراهن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد، تمشيا مع مداخلاتنا السابقة بشأن هايتي، أن الحوار لا يزال الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق تسوية سلمية للجمود السياسي. وفي هذا الصدد، تحث مجموعة 3+1 جميع الزعماء السياسيين في هايتي على عقد حوار وطني والامتناع عن القيام بأعمال قد تؤدي إلى المزيد من أعمال العنف، وتضر بالمكاسب التي حققها البلد تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن المهم إذن، أن ندعو القادة السياسيين في هايتي إلى المضي قدما في تشكيل الحكومة على وجه السرعة، بغية تمكين الدولة من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك تقديم الخدمات لشعبها، فضلا عن اجتذاب المزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

ثانيا، تكرر مجموعة 3+1 دعمها لدور اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحد من العنف المجتمعي. ونشجع الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة على وجه السرعة لاعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي، إذ أنه يمثل فرصة حاسمة لكبح جماح الجريمة والعنف اللذين يعصفان بهايتي. وبالمثل، يمكن لمشروع الاستراتيجية أن يساعد في تعزيز جهاز أمن الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بمساهمة الأمم المتحدة من خلال مبادرات صندوق بناء السلام التي تستهدف التقليل إلى أدنى حد من العنف المجتمعي وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. وينبغي تخصيص موارد كافية للشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن هذه المؤسسة الحيوية من تنفيذ ولايتها بفعالية، بما في ذلك

حملة مكثفة للتجنيد والتدريب. وكذلك نحث الحكومة على التنفيذ الفعال لخطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية 2017-2021.

وكذلك نقدر الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في الشرطة الوطنية الهايتية. إن المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية في هايتي أمر حاسم في النهوض بالسلام والأمن. فالمرأة تشكل عنصرا أساسيا في هايتي، ومن ثم فإن تمكينها من خلال الآليات المناسبة وتيسير مشاركتها العادلة في العمليات الرسمية وغير الرسمية يجب أن يكونا من الأولويات.

ويظل يساورنا القلق إزاء آفة العنف الناجمة عن أنشطة العصابات في جميع أنحاء هايتي. فتوسيع شبكاتها ودمج شبكات أخرى، مثل مجموعة الـ 9 التي شكلت مؤخرا، يمكن أن يؤديا إلى مفاقمة الحالة الأمنية في البلد. ولذلك ترحب مجموعة 3+1 بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة هذه الآفات.

ولا يمكن فصل السلام والأمن – وهما الركيزتان الرئيسيتان لمجلس الأمن – عن مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. ونحث السلطات على التصدي لانعدام المساءلة والإفلات من العقاب في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ونشير إلى أن حكومة هايتي عينت وزيرا لحقوق الإنسان، ولذلك فإننا نأمل في أن يساعد ذلك الأمة على تحسين سجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونعيد التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وندعو إلى محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم.

وأود أن أنتقل إلى نقطتنا الثالثة. تظل الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية مزرية ولا تزال هايتي تواجه التهديد الوجودي لتغير المناخ بالإضافة إلى تعقيدات جائحة كوفيد-19، كما يتضح من عاصفة هذا العام المدارية المدمرة التي أودت بحياة 31 شخصا وخلفت العديد من المشردين والمكروبين.

كما إن انعدام الأمن الغذائي الحاد والتوقعات الاقتصادية القاتمة يزيدان من تفاقم هذه التحديات، وإنه لأمر يُدمي القلوب ويثير قلقا بالغا أن يستمر الأطفال في المعاناة من سوء التغذية. وبناء على ذلك، تناشد مجموعة 3+1 المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الإنساني لشعب هايتي.

وكذلك نكرر دعوتنا إلى الإعفاء من الديون وتخفيف عبء الديون لمساعدة هايتي على التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها. ونرى أن تخفيف عبء الديون على أساس حجم الصدمات الخارجية عنصر لا يمكن تجنبه في أي مناقشة إنمائية جادة تركز على هايتي. ويجب أن تشمل التنمية والصحة الاقتصادية في هايتي كذلك تقييما منظما لأوجه ضعفها وقدرتها على الصمود.

وتؤكد مجموعة 3+1 للمجلس أنه ما لم يتم التصدي بشكل أساسي لإرث التخلف في هايتي، فإن الاستقرار والتنمية المستدامة في هايتي سيظلان بعيدي المنال. وبالتالي فإننا مقتنعون بوجوب البدء، خلال هذا العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، في عملية حوار من أجل التعويض المناسب عن تركات التخلف في هايتي. وتظل الأهمية التاريخية للثورة الهايتية ومعناها الرمزي المتمثل في الانتصار على الشدائد في السعي إلى تحقيق الحرية والمساواة وسيطرة المرء على مصيره مصدر إلهام للجميع.

وفي الختام، تؤكد مجموعة 3+1 مجددا دعمها لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وتؤكد على أهمية تزويده بالتمويل الكافي لكي يتسنى له الاضطلاع بولايته بفعالية. وعليه فإننا نجدد دعمنا لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في هايتي.

إن احتياجات هايتي طويلة الأجل، ولكن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها حاليا عاجلة جدا. وتظل سيطرة هايتي على مجريات الأمور عنصرا أساسيا في حل التحديات القائمة. والآن ليس وقت التردد أو استمرار الاختلاف في الآراء بشأن الانتخابات أو الإصلاح الدستوري، بل على الهايتيين أن يتكاتفوا بروح التوافق للتغلب على التحديات التي يواجهونها.

وندعو الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والمجتمع الدولي عموما إلى مواصلة الوقوف مع هايتي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة المنسق السياسي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، أليس جاكوبس

سأتوخى الإيجاز هذا الصباح. أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إفادتها الشاملة بآخر المستجدات. وتدرك المملكة المتحدة الظروف الصعبة التي تمت مواجهتها منذ التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/944) – كما وصفتها الممثلة الخاصة وآخرون اليوم – ونرحب بالتقدم الذي أحرز. إن شعب هايتي يستحق إنهاء الخلل الوظيفي الذي أصاب مؤسسات الدولة والحكم في ذلك البلد لفترة طويلة.

وأود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية ذات مصداقية وشفافة في أقرب وقت ممكن. فهي ضرورية لوضع هايتي على طريق الاستقرار والازدهار.

وتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان في نفس الوقت أمر بالغ الأهمية لدعم الاستقرار. وترحب المملكة المتحدة بتعيين وزير منتدب لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. فهذه خطوة هامة في إظهار الإرادة السياسية لحماية حقوق الإنسان. ولكن يساورنا القلق بأن مجلس الوزراء لم يعتمد بعد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

كما أردت أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء اغتيال رئيس نقابة المحامين في بور أو برنس، مونفيريه دورفال. وتدعو المملكة المتحدة إلى إجراء تحقيق فوري وشفاف في هذا الأمر، وترحب بالتزام الرئيس مويز بمحاسبة الجناة.

لقد أظهر إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي منذ عام تقريبا اقتناع مجلس الأمن بضرورة تعامل المجتمع الدولي مع هايتي استنادا إلى نموذج جديد للتعاون، يتولى الهايتيون قيادته.

وترحب المملكة المتحدة بالانتهاء من وضع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الذي يدعم ويعزز أولويات هايتي الوطنية. ويسرنا أن نرى فريق الأمم المتحدة القطري يُكثف من جهوده، وأن تُنشر أدوات مثل صندوق بناء السلام – الذي تلتزم به المملكة المتحدة التزاما صادقا – بشكل استراتيجي.

وتواصل المملكة المتحدة دعمها لعمل مكتب الأمم المتحدة في هايتي، إذ نقترب من المناقشات بشأن تجديد الولاية. غير أن الالتزام السياسي – من جميع القادة – هو المطلوب للتغلب على الانقسامات الوطنية وإعطاء هايتي الفرصة لتجاوز حلقات عدم الاستقرار وبدء فصل جديد.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

يسرني أن أرحب اليوم بوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية الفاريس جيل. وأشكر هيلين ميغر لا ليم على إفادتها الشاملة بآخر المستجدات التي طرأت بشأن الوضع في هايتي، سواء اليوم أو خلال اجتماعنا يوم الجمعة مع سانشو ولورا. وأشكرها كذلك على العمل الذي اضطلعت به هي وفريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعما للاستقرار والإصلاح في هايتي. تظل الولايات المتحدة – وأنا شخصيا – ملتزمة بالعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة في خدمة هايتي آمنة ومزدهرة.

لقد حثثت الرئيس مويز – خلال محادثتي معه يوم السبت – وحكومة هايتي، على إجراء انتخابات تشريعية في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية من أجل إعادة إنشاء برلمان هايتي. وتواصل الولايات المتحدة تشجيع حكومة هايتي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم هذه الانتخابات التشريعية التي تأخرت عن موعدها والخروج من فترة الحكم بالمراسيم الحالية.

وفي حين كان إعلان حكومة هايتي عن أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت خطوة ضرورية في ذلك الاتجاه، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك إقرار قانون انتخابي وميزانية انتخابية وجدول زمني للانتخابات. ويستحق شعب هايتي السلام والازدهار والاستقرار، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الشراكة بين حكومة تستجيب لتطلعات مواطنيها وهيئة تشريعية فعالة.

ونشاطر الرئيس مويس الشعور بالقلق العميق من أن العصابات المسلحة ما زالت تواصل انتهاك الحقوق الإنسانية للسكان من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء هايتي، وأنها شردت مئات الأسر. ونحث حكومة هايتي على حماية أكثر مواطنيها ضعفا بتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة العصابات بهدف إضعاف الدعم المقدم للعصابات ومساءلة مرتكبي جرائم العنف وشركائهم.

ولم يتخذ النظام القضائي في هايتي أي إجراء ملموس لمقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان في الأشهر الأخيرة. ويعزز عدم مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بيئة الإفلات من العقاب. وكان اغتيال مونتفريير دورفال في 28 آب/أغسطس هجوما على المجتمع المدني وعلى جميع العاملين من أجل مستقبل أفضل في هايتي. وندعو حكومة هايتي إلى التحقيق مع المسؤولين عن ذلك ومحاكمتهم، وسنواصل الدعوة إلى تعزيز سيادة القانون في هايتي.

وأبلغتُ الرئيس مويس بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز قدرتها على تعطيل أنشطة العصابات المسلحة ووقف العنف وتوفير الأمن للمواطنين. وأعدنا مؤخرا برمجة 5 ملايين دولار من المساعدات لجهود مكافحة العصابات، وسوف نقدم مستشارين إضافيين للشرطة الوطنية الهايتية للمساعدة في معالجة شواغل حقوق الإنسان وسلوك الشرطة. بيد أن الشرطة الوطنية الهايتية ما زالت تواجه قيودا على الميزانية وضغوطا متزايدة على عملياتها. ولن يتسنى للشرطة الوطنية الهايتية أن تفي بولايتها المتعلقة بالسلامة العامة على نحو فعال بدون توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب، فضلا عن الالتزام طويل الأجل من قبل حكومة هايتي.

ولا تزال هايتي تواجه خطر جائحة كوفيد-19 كما نفعل جميعا. ولكن كما يشير تقرير الأمين العام (S/2020/944) فإن أداء حكومة هايتي في الحد من أثر الأزمة كان جديرا بالثناء. ونشيد بحكومة مويس

لتنفيذها الخطة الوطنية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19، ونتعهد بمواصلة مساعدة شعب هايتي في مكافحة هذه الجائحة. وحتى الآن التزمت الولايات المتحدة بتقديم ما يزيد على 16 مليون دولار من المساعدة المشتركة لدعم جهود هايتي الرامية إلى مكافحة الجائحة ونقلت ملكية 37 جهاز تنفس صناعي إلى حكومة هايتي للمساعدة في جهودها.

وإذ نقترب من نهاية السنة الأولى من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، نؤكد الدور الأساسي للمساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، والعمل الحيوي الذي يضطلع به المكتب في خدمة الحكم الرشيد والإصلاح. ونلاحظ أيضا تعزيز التعاون بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري خلال العام الماضي. ومن الضروري مواصلة هذه الجهود المنسقة ومجالات الخبرة والمسؤوليات المتميزة للفريق القطري، لضمان تقديم الأمم المتحدة الدعم الفعال لهايتي.

واجتمعتُ قبل عام فقط بالرئيس مويس وبعدد كبير من القادة السياسيين والاقتصاديين في هايتي لمناقشة طريق المضي قدما. ويجب عليّ أن أقول لأعضاء المجلس إنني شعرت بتفاؤل حذر خلال محادثتي يوم السبت. ولكي نكون شفافين جداً، فقد توفي والد الرئيس يوم الأحد إذا كان الأعضاء لا يعلمون ذلك. وبسبب وفاة والده الحبيب، ستتأخر الاجتماعات مع أحزاب المعارضة لمدة أربعة أو خمسة أيام.

وقد آن الأوان منذ وقت طويل لكي يحل أصحاب المصلحة في هايتي مأزقهم السياسي الذي طال أمده، وأن يبنوا مؤسسات قوية، فصلا عن تشريع الإصلاحات اللازمة. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب هايتي في جهودها لأجل بناء مستقبل آمن ومزدهر. ونعرب مرة أخرى عن مواساتنا وتعازينا للرئيس مويس في هذا الوقت.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشـــكر الأمين العام على تقريره (S/2020/944) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وممثلته الخاصـــة، الســـيدة هيلين ميغر لا ليم، على إحاطتها الثاقبة وعملها الميداني في هذا الوقت الصعب. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية في جلستنا اليوم وبيانه.

ويساورنا القلق من أن هايتي لا تزال تواجه حالة من عدم اليقين السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشـديد، التي تفاقمت بسـبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأسـهم العنف المسـتمر، ولا سـيما الجريمة المتصـــلة بالعصـــابات في أجزاء من البلد في عدم الاســـتقرار الحالي. ولا يزال المأزق الســـياســـي والبرنامج الإطاري الانتخابي الذي لم يحدد بعد أكبر التحديات التي تعوق الإصـلاحات الدسـتورية. وأود فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة اليوم، أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتقدم السياسي، نتشاطر الشواغل بشأن الصعوبات التي أشار إليها تقرير الأمين العام، ولا سـيما الآثار الضـارة لجائحة كوفيد-19. ويعدُّ عدم اليقين والمأزق السـياسـيين سـببين رئيسـيين للصـعوبات المتعددة الأوجه وعدم الاستقرار في هايتي، مما يضـر بسبل عيش شـعب هايتي وتمتعه بحقوق الإنسـان. وفي هذا السـياق، ندعو الحكومة والأحزاب السـياسـية وأصـحاب المصـلحة الآخرين في هايتي إلى تنحية خلافاتهم جانبا والانخراط في حوار بناء. لقد حان الوقت للتسوية والتوافق السياسي على الإصـلاحات الدسـتورية والإصـلاحات على نطاق أوسـع. ولا بديل آخر لمعالجة الأسـباب الجذرية لمشـاكل البلد من أجل استقراره وتنميته المستدامين.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فنحن نشـــعر بالقلق من عدم التوصـــل إلى توافق في الآراء بشـــأن الجوانب الرئيســـية للاســـتعداد للانتخابات، بما في ذلك وضـــع إطار انتخابي وجدول زمني ومجلس انتخابي مؤقت يعمل بكامل طاقته. وندعو في هذا الصـــدد إلى إجراء انتخابات في الوقت المناســـب وذات مصداقية وأن تكون مقبولة لجميع أصحاب المصلحة الهايتيين في عام 2021. ونحث أيضا جميع الأطراف ذات الصلة على بذل المزيد من الجهود للانخراط في حوار شامل للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن التشكيل الجديد للمجلس الانتخابي المؤقت وطرائق وتوقيت الانتخابات، بما في ذلك التمثيل السياسي للنساء والشباب. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة التقنية والتدابير اللازمة لحماية المواطنين الهايتيين والأحزاب السياسية في المضي قدما.

ثالثا، فيما يتعلق بالتهديدات بالعنف، لا تزال هايتي تواجه عدة تهديدات وتحديات طويلة الأمد. ويشـكل العنف الذي تمارسـه العصـابات تحديًا متزايدًا لسـلطة الدولة في أجزاء من الأراضـي الوطنية. وكان للقتال بين جماعات العصـابات الذي يسـتهدف المجتمعات المحلية آثار سـلبية على سـبل عيش الهايتيين. ولا تزال المرأة وغيرها من الفئات الهشة عرضة لخطر العنف وتعاني من التهميش في الحياة السياسية للبلد.

وندين مثل هذا العنف والهجمات. ونحث الحكومة والسـلطات المحلية في هايتي على الاضـطلاع بمسـؤولياتها واتخاذ إجراءات أكثر حسـما لتحسـين الإطار القانوني للبلد واتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لوقف العنف وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ختاما، نشـيد بالعمل الدؤوب الذي يبذله مكتب الأمم المتحدة المتكامل وجهوده التي لا تكل. ونؤكد مجددا تأييدنا لتمديد ولايته. ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى إجراء تغييرات هيكلية طويلة الأجل في هايتي بهدف وضع البلد على طريق التنمية المستدامة.